جهود المنظمات الدولية غير الرسمية في مكافحة الفساد

Efforts of informal international organizations in combating corruption

علي بقشيش

جامعة الأغواط، الجزائر، ali.bakchiche2016@gmail.com

أمير بللوشة

جامعة الأغواط، الجزائر، amirbeleloucha@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/07/04 **تاريخ القبول:** 2020/11/01 **تاريخ النشر:** 2021/01/01

ملخص:

تعتبر ظاهرة الفساد من أخطر المشاكل التي تعاني منها الدول،؛ ذلك أنّها تصيب مفاصل حيوية ومؤثرة في الدولة، كالصحة، والتعليم وغيرها من مؤسسات الحكم والدولة، فالمال والرشوة، والمحسوبية تعتبر العناوين الكبرى في هذه الظاهرة، ومن هنا كانت هيئات قد تطوّعت في مكافحة الفساد، سواء كانت على المستوى المحلي أو الدولي، وتعتبر منظمة الشفافية الدولية من أبرز هذه التنظيمات التي كرست جهودها في إطار مكافحة الفساد من خلال العديد من الآليات الرقابية. وعليه سوف نتطرق إلى أبرز نشاطات منظمة الشفافية الدولية وبرلمانيون ضد الفساد من خلال التعرض إلى مختلف آليات هاتين المنظمتين غير الحكوميتين وأبرز العوائق التي تعيق عملهما.

الكلمات المفتاحية: المنظمات الدولية غير الرسمية؛ مكافحة الفساد؛ الفساد؛ منظمة الشفافية الدولية.

Abstract:

The phenomenon of corruption is considered one of the most serious problems experienced by states, because it strikes vital and influential joints in the state, such as health, education and other institutions of government and the state. Whether at the local or international level, Transparency International is considered one of the most prominent of these organizations that have devoted their efforts in the framework of fighting corruption through many oversight mechanisms. Accordingly, we will address the most prominent activities of Transparency International and parliamentarians against corruption through exposure to the various mechanisms of these two NGOs and the most prominent obstacles impeding their work.

Keywords: International Informal Organizations; Anti-Corruption; Corruption; Transparency International.

* المؤلف المرسل: علي بقشيش، ali.bakchiche2016@gmail.com

مقدمة:

تعد ظاهرة الفساد من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية: حيث اصبح الفساد يؤثر عليها تأثيرا كبيرا، لذلك نجدبأن الفساد حظي باهتمام العديد من الباحثين ورجال الدولة والقانون من أجل وضع حد لهذا التزايد والانتشار الواسع، فتوصلوا إلى ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسساتي، الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جدية تحدد الأسباب وتقضي عليها وعلى آثار الفساد بشكل عام.

وتدخل كافة الجهود والمحاولات الرامية إلى الحد – على الأقل- من ظاهرة الفساد ضمن مفهوم "مكافحة الفساد". ولان الفساد مشكلة عابرة للحدود (ظاهرة عبر قومية) فمكافحته لم تعد شأنا محليا داخليا يتعلق بدولة واحدة، لذلك فقد كانت جهود مكافحتها على الجبهتين؛ الوطنية من خلال القوانين والتنظيمات الداخلية الخاصة بالدول، وعبر قومية من خلال العديد من القوانين الدولية والتنظيمات سواء الدولية الرسمية وغير الحكومية.

وتنقسم المؤسسات الدولية (الناشطة في مجال مكافحة الفساد) إلى أنواع متعددة تتباين في طبيعة نشأتها، وظائفها وأهدافها وبالتالي تتباين في الوسائل والآليات المتبعة من أجل تحقيق تلك الوظائف والأهداف. وعلى الرغم من أن النشاط الدولي المتعلق بمكافحة الفساد وارساء دعائم الحكم الراشد يمس الكثير من الجوانب إلا أن المنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية تتفق على مبدأ محاولة تكريس الشفافية والنزاهة والحد من الفساد من خلال تدخلاتها المتكررة.

وتنصب هذه الدراسة على المنظمات الدولية غير الرسمية وتقتصر على (منظمة الشفافية الدولية) و(منظمة برلمانيون ضد الفساد) من خلال طرح التساؤل حول:

ما مدى فعالية جهود المنظمات الدولية غير الرسمية (منظمة الشفافية وبرلمانيون ضد الفساد) في تعزيز محاربة الفساد والحد من انتشاره؟

التساؤلات الفرعية:

تندرج تحت الإشكالية الرئيسية للبحث مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

01/ ما مفهوم المنظمات غير الرسمية وما تعريف الفساد؟

02/ فيم تتمثل جهود منظمتي (الشفافية الدولية) و (برلمانيون ضد الفساد) في مجال مكافحة الفساد؟

03/ ما هي أبرز نقاط قوة وضعف المنظمتين في مجال مكافحة الفساد؟

ولمعالجة هذه التساؤلات ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

01/ يعتبر مصطلح الفساد من أكثر المصطلحات الشائعة في الوقت الراهن في الأدبيات السياسية والإدارية والاقتصادية.

02/ الفساد ظاهرة دولية عابرة للحدود، تعجز المؤسسات والمنظمات الدولية الرسمية عن معالجتها وبالتالي يستوجب ذلك إشراك المنظمات غير الحكومية في ذلك.

03/ منظمة الشفافية الدولية ومنظمة برلمانيون ضد الفساد نموذج للمجتمع المدني الدولي الفعال في مكافحة الفساد.

وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي المبني على توصيف الظاهرة والتعريف بالمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال، باستخدام الوثائق والتقارير الصادرة عن هذه الهيئات في محاولة لتقييم دورها وإبراز مساهمتها في محاربة الظاهرة.

وللاجابة على الاشكالية المطروحة، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

01: الإطار المفاهيمي للدراسة.

02: منظمة الشفافية الدولية: نموذج لمجتمع مدني دولي في مكافحة الفساد

03: دور منظمة برلمانيون ضد الفساد في مكافحة الفساد.

01/ الإطار المفاهيمي للدراسة.

ولمحاولة فهم الخلفية النظرية للموضوع يجب التطرق إلى مفهومين أساسيين: مفهوم المنظمات غير الرسمية ومفهوم الفساد.

أ/ تعريف المنظمات غير الرسمية (غير الحكومية) (ONG)

المنظمة غير حكومية هي منظمة ذات مصلحة عامة وهي لا تخضع لحكومة ولا لمؤسسة دولية ولا يمنع ذلك أن تتعاون أو تتلقى مساعدات وتمويلات من الحكومات. ولكنها تأسست وتنشط دون رقابة من الحكومات الوطنية .(قاسمية2013، ص 213)

وقد جرت العادة أن تطلق هذه العبارة على الأشخاص المعنويين (مجموعات ذات شخصية قانونية) ممن لا تكون أهدافهم ربحية، يمولون في الأغلب من أرصدة خاصة. ولهذه المنظمات خصائص (شعشوع ،2014،ص16).

- الأصل الخاص لتأسيسها؛
- الهدف غير الربحي لنشاطها؛
- الاستقلالية المالية؛
- ذات مصلحة عامة؛

تحرص المنظمات غير الحكومية على استقلاليتها ليس إزاء الحكومات فقط وإنما إزاء القطاع الخاص التقليدي، وعلى الارتباط بالمجتمع المدني.

يمكن للمنظمات غير الحكومية أن يكون تدخلها على المستوى الدولي، رغم أن العلاقات القانونية الدولية تتم في العادة بين الدول أو الحكومات. وفي هذه الحالة فنحن إزاء منظمات غير حكومية دولية وتسمى

أيضا جمعيات أو منظمات التضامن الدولي .(ASI) والمنظمات غير الحكومية عادة ما يكون لها فروع في عدة دول (كوفي عنان).

ب/ تعريف الفساد:

إن الفساد مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته فهو موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة، وجاء في التعريف اللغوي للفساد في معاجم اللغة بأنه (فسُد) ضد صلح، والفساد لغة هو البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل وهو يفيد الخروج عن الاعتدال (موسوعة ويكيبيديا).

حسب التعريف المقدم من معجم أكسفورد فإن الفساد هو انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة (.عبدالعظيم،ط2008،1ن19).

كذلك الفساد محرم في الشريعة الاسلامية، حيث تكرر لفظ الفساد ومشتقاته في خمسين موضعا في القرآن الكريم منه ما جاء في سورة الأعراف: "**ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها**"(القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية رقم 57) وما جاء في سورة القصص: "**ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين**" (القرآن الكريم، سورة القصص، الآية رقم: 77)

يعتبر الفساد حسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المادة15 منها: " الفساد هو وعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة أو عرضها عليها، أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح موظف نفسه أو لصالح كيان آخر لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما عند أداء واجباته الرسمية أو التماس موظف عمومي أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر مزية غير مستحقة سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما عند أداء واجباته الرسمية"(اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2003)

وهذا ما أخذ به المشرّع الجزائري في تعريفه للفساد بنفس الصيغة والمدلول الوارد في التفاقية المذكورة أعلاه وذلك بموجب المادة 25 من القانون 06- 01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته(القانون رقم: 06-01 مؤرخ في: 20 فيفري 2006)

وقد عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنّه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة".

ب/01 مظاهر الفساد: إن الفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة:(أبودينة، ص12)

ب/01-01 الفساد السياسي: و يتعلق بمجمل الانحرافات المالية و مخالفات القواعد و الأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي في الدولة، مع الإشارة إلى أن هناك فارقا جوهريا بين الدول التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية و توسيع المشاركة و بين الدول التي يكون فيها الحكم شموليا و ديكتاتوريا، لكن العوامل المشتركة في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في الحكم الفاسد بما يفقد الديمقراطية و الشفافية و سيطرة فئة فاسدة على نظام الحكم و مقدرات الدولة..

ب/01-02 الفساد المالي: و هو مخالفة القواعد و الأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري و المالي في الدولة ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة و مظاهر الفساد المالي التي تتمثل في الرشاوى و الاختلاس و التهرب الضريبي و المحاباة و المحسوبية في التعيينات في الوظائف و نهب المال العام (و ما قضية الخليفة منا ببعيد...).

ب/01/03 الفساد الإداري: و تتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام المتمثلة في عدم احترام أوقات و مواعيد العمل و تمضية الوقت في قراءة الصحف و استقبال الزوار و التراخي و التكاسل و الامتناع عن أداء العمل و عدم تحمل المسؤولية و إفشاء أسرار الوظيفة.

ب/01-04 الفساد الأخلاقي: و المتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية و السلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي و تصرفاته كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في مكان العمل أو الجمع بين الوظيفة و أعمال أخرى دون إذن إدارته و استغلال السلطة لتحقيق مآرب شخصية على حساب المصلحة العامة.

ج/ أشكال الفساد: على العموم يمكن تحديد مجموعة من أشكال الفساد كالآتي(المرجع نفسه، ص. 04):

- استخدام المنصب العام من قبل بعض الشخصيات للحصول على امتيازات خاصة كالاحتكارات المتعلقة بالخدمات العامة ومشاريع البنية التحتية أو الحصول من الآخرين على رشاوى مقابل تسهيل حصولهم على هذه الخدمات.
- غياب النزاهة والشفافية في طرح الصفقات العمومية و إحالتها بطرق غير شرعية على شركات و مؤسسات ذات علاقة بالمسؤولين أو أفراد عائلاتهم و هذا دون اتباع الإجراءات القانونية المعمول بها.
- المحسوبية و المحاباة و الوساطة في التعيينات الحكومية على أساس القرابة بدل الكفاءة.
- سرقة الأموال والممتلكات العامة كسرقة أموال الضرائب و أموال المودعين و توزيع الأموال على خدمات ومؤسسات وهمية.
- تبذير المال العام من خلال منح تراخيص أو إعفاءات ضريبية أو جمركية لأشخاص بدون وجه حق بهدف استرضائهم لتحقيق مصالح ذاتية.

02/ منظمة الشفافية الدولية: نموذج لمجتمع مدني دولي في مكافحة الفساد.

أ/ نشاة وتعريف منظمة الشفافية الدولية

منظمة الشفافية الدولية هي التعبير المؤسساتي عن حركة عالمية لمكافحة الفساد، أفرزها مجتمع عالمي، وقد أجمع المجتمع الدولي على محاولة الحد من انتشاره في الأرض لأنه أصبح ظاهرة تعوق تحقيق أهداف التعاون الدولي في كافة المجالات وبالتالي يتعين محاربته ومقاومته من أجل القضاء عليه بكل السبل (قاسم بيضون،2013،ص361).

وتعتبر منظمة الشفافية الدولية، منظمة غير حكومية (غير رسمية)، وهي حشد لمئات الأعضاء في تجمع دولي كبير يسعى لمحاربة الرشوة والفساد بوجه عام، مقرها المركزي الدائم يوجد في برلين الألمانية، وهي منظمة لا تعمل من أجل الربح، تّم إنشاؤها سنة 1993، ومن أهدافها، أنها تكرس جهودها لمكافحة كافة أشكال الرشوة والفساد خصوصا لدى الدول والحكومات (بودهان،2010،ص.179).

تتولى منظمة الشفافية الدولية بصفة آلية مكافحة الأسباب والآثار الناجمة عن الفساد، وذلك عن طريق **دورها الوقائي** وكذا عن طريق **آلية الرقابة والضغط** في سبيل محاربة الفساد بكفاءة عالية، لكن بالرغم من قدرتها العالية في التدخل لمكافحة الفساد ومساعدة الدول في ذلك، إلاّ أن هناك عدة عوائق وعقبات تحاول التقليل من جهود هذه المنظمة.

ب/ أهداف ومبادئ منظمة الشفافية الدولية:

ارتكز عمل منظمة الشفافية الدولية من أجل محاربة الفساد على جملة من المبادئ والقواعد أهمها(الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية):

- اعتبار الحركة ضد الفساد، حركة عالمية تتجاوز النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل الدولة.
- الاهتمام بمبادئ الديمقراطية والمشاركة واللامركزية والشفافية والمساءلة على المستوى المحلي وتجاوز الانتماءات الحزبية الضيقة في الإدارة والحكم.
- التسليم بوجود أسباب عملية مادية، أخلاقية، ومعنوية، تقف وراء ظاهرة الفساد.
- إدراك أن مخاطر الفساد تنطوي على طبيعة عالمية متعدية الحدود الإقليمية لكل دولة فيجب مكافحتها بوسائل تأخذ نفس طبيعة تلك الظاهرة.
- اختراق جدار الصمت الذي يحيط بالفساد والحديث المفصل عن موضوع الفساد من الوجهة المهنية.
- إدراك واقع الفساد إدراكا مشتركاً وتعريفه، والكشف عن أوجه النقص في الإجراءات التي تُتخذ ضده على الصعيد القومي والدولي.
- تشكيل ائتلافات ضد الفساد بجمع كل الأطراف المختلفة، وبالتعبئة في الوقت ذاته لكل الموارد الضرورية من أجل مكافحته
- لفت أنظار وسائل الإعلام، إلى أخطار الفساد والكشف عن الأضرار التي تسببها ولاسيما في البلدان النامية.

وتقوم المنظمة على عناصر لتحقيق أهدافها أهمها:

- بناء تحالفات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي تضمّ: الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص من أجل محاربة الفساد الداخلي والخارجي
- تنظيم ودعم الفروع المحلية للمنظمة لتحقيق مهمتها
- المساعدة في تصميم وتنفيذ نظم النزاهة الفعالة

ج/ الدور الوقائي لمنظمة الشفافية الدولية (اعتماد المؤشرات الدولية)

"**الاتحاد العالمي ضد الفساد**" هذا هو شعار "**منظمة الشفافية الدولية**" وهدفها مساعدة الدول والأفراد الراغبين في أن يحيوا في "جزر النزاهة"، بعد انتشار الفساد المالي والإداري سواءً على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، وعجز المؤسسات القطرية المعنية بمحاربته عن مواجهته، بعد أن تحول إلى غول يلتهم ليس فقط جهود التنمية المحلية، بل الجهود الدولية المتمثلة في المنح والمعونات والقروض.

منظمة الشفافية هي منظَّمة غير حكومية مهمتها أن تزيد من فرص ونسب مساءلة الحكومات، وتقييد الفساد المحلي والدولي، وهي تمثّل حركة دولية لمحاربة الفساد .

وطريق المنظمة في العمل لتحقيق أهدافها ينبع من إيمانها بأنه من الممكن محاربة الفساد بشكل مستمرّ، في حال مشاركة كل المعنيّين سواء من الحكومة أو المجتمع المدني، أو القطاع الخاص. ووسيلتها في ذلك أن تجمع في فروعها المحلية الأفراد ذوي الذمم والمعروفين بالنزاهة في المجتمع المدني، وفي عالم التجارة والأعمال، وفي الحكومات؛ للعمل في تحالف من أجل إصلاح النظام، ومبدأ المنظمة في ذلك عدم تسمية أسماء أو مهاجمة أفراد بعينهم، وإنما تركّز على بناء نظم تحارب الفساد.

كما أن المنظمة تلعب دورًا هامًا في زيادة الوعي العام بمخاطر الفساد في الكثير من البلاد و تعتمد في ذلك على مجموعة من المؤشرات الدولية (**مؤشر مدركات الفساد – التقرير العالمي الشامل عن الفساد – مؤشر دافعي الرشاوي)**

ج/01 مؤشر مدركات الفساد:

منذ العام 1995 والشفافية الدولية تقوم بإصدار سنوي لمؤشر دولي لملاحظة الفساد يرمز له اختصارًا (CPI) يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. تعرف المنظمة الفساد بأنه "**إساءة استغلال السلطة المؤتمنه من أجل المصلحة الشخصية**" (مصلح،2007،ص88).

وقد غطى هذا المؤشر في سنة 2003 133 بلدًا، وفي 2007 كان 180 بلدًا.

الدرجة الأعلى -10- تعني الأقل فساداً والأقل -1- للأكثر فساداً في نظام من عشر نقاط. النتائج تُظهر أن سبعة من كل عشرة بلدان هي دون مستوى 5 نقاط على 10 وتصل النسبة إلى تسعة بلدان من كل عشرة في الدول النامية، وهو ما يدل على مدى انتشار الفساد في البلدان النامية أكثر من غيرها.

استند مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018 إلى 13 مصدر للبيانات من 12 مؤسسة مستقلة ومختصة في تحليل الحوكمة ومناخ الأعمال. و تعتمد مصادر المعلومات المستخدمة في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018 على بيانات صدرت خلال السنتين الماضيتين. و يشمل المؤشر فقط المصادر التي تستند لمجموعة من من البلدان/ الإقليم والتي تقيس مدركات الخبراء للفساد الموجود في القطاع العام. وتراجع منظمة الشفافية الدولية تفاصيل منهجية كل مصدر من مصادر البيانات هذه لكي تضمن تماشي المصادر المستخدمة مع معايير الجودة التي تعتمدها المنظمة.(المرجع نفسه)

ج/02 التقرير العالمي الشامل عن الفساد(GCR Global Corruption Report)

تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصداره منذ عام 2001 حتى الآن، وتركز في كل عام على قطاع حيوي مهم من قطاعات الدولة. وبدايةً في عام 2001 ركز التقرير على دراسة الوضع الكائن للفساد في العالم بصفة عامة، وفي عام 2003 ركز على الفساد في وسائل الحصول على المعلومات والتعامل معها (Access To Information)، ثم تناول التقرير في عام 2004 الفساد السياسي(Political Corruption)، وفي عام 2005 تناول كافة جوانب الفساد في قطاع الإنشاءات والمقاولات وإعادة البناء والإعمار (Corruption in Construction and Post-Conflict Reconstruction).(بوسعيود،2013،ص.ص94-95).

وفي العام (2006) اهتم التقرير بالفساد في قطاع الرعاية الصحية(Corruption and Health)، أما العام (2007) فركز على رصد الفساد في النظام القضائي s (Corruption in judicial system)، أما آخر تقرير فقد اهتم بالفساد في المجال الرياضي. (مرجع نفسه،ص96).

ج/ 03 مؤشر دافعي الرشاوي (Bribe payers index)

ويرمز اختصارًا (**BPI**) وصدر لأول مرة سنة 1999 وهو مؤشر غير سنوي حيث صدر أعوام 1999، 2002، 2006، 2008 و 2011 و هو تصنيف لأبرز الدول المصدرة وفقا لاحتمالية ارتشاء شركاتها في الخارج ويعتمد هذا المؤشر على مسح للجهات التنفيذية مع التركيز على الممارات التجارية للشركات الأجنبية في بلادها وبالتالي أدى دور المورد للفساد ومنه فإنّ المؤشر يصنف الدول و ليس الشركات (عبد العظيم،مرجع سابق،ص85).

د/ وسائل الرقابة والضغط.

د/01 الرقابة على مدى فعالية استراتيجية مكافحة الفساد:

تسعى منظمة الشفافية الدولية جاهدة لضمان نزاهة الحياة الاقتصادية والسياسية، وتلتزم المنظمة بالعمل بإصرار وبشكل هادف لكي تضمن تحقيق مكاسب ملموسة حول مكافحة الفساد، ولا يتحقق ذلك إلاّ:

د/01-01 دور منظمة الشفافية الدولية في صياغة ورقابة مدى تنفيذ الاتفاقيات الدولية

تلعب منظمة الشفافية الدولية ومنذ سنوات دورا لا يستهان منه ليس فقط في مشاركتها واهتمامها بتحرير وصياغة أحكام الاتفاقيات الدولية بل تشارك وتقوم بفحص مدى التزام الدول بصياغة أحكام هذه الاتفاقيات بصفة فعالة في القوانين الداخلية للدول. فعلى سبيل المثال شاركت منظمة الشفافية الدولية في أعمال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المتعلقة بمكافحة الفساد قبل التوقيع على اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية من قبل الدول الأعضاء، فقد أعطت منظمة الشفافية الدولية دفعا كبيرا في إبرام هذه الاتفاقية وذلك بصفتها عضوا ملاحظا في جميع اجتماعات فريق العمل التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (قاجي،2016،ص71).

قامت منظمة الشفافية الدولية بوضع تحت تصرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OCDE**) اقتراحات وتوصيات حول ضرورة إبرام مثل هذا الاتفاق الذي يتسم بالطابع الدولي من أجل ردع مشترك للفساد، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى نوعية وكفاءة الخبراء الذين قاموا بصياغة هذه التوصيات والاقتراحات، فنجحت المنظمة في تعبئة رؤساء المؤسسات والشركات العالمية من أجل إشراكها في مكافحة الفساد على ضوء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (المرجع نفسه)

د/01- 02 منظمة الشفافية الدولية كخبير دولي لمكافحة الفساد.

منذ عام 1995 والذي شهد دعوة سكرتارية منظمة الشفافية الدولية إلى حضور المؤتمر الدولي السابع لمكافحة الفساد، والذي عقد في بكين (الصين)، أصبحت هذه المنظمة بمثابة السكرتارية الفنية المكلفة بمهمة التحضير والإعداد الفني لهذه المؤتمرات، مما أتاح لها فرصة مهمة للتعرف على الأوساط النشطة في مجال مكافحة

الفساد وإقامة أوسع وأقوى صلات ممكنة معها، وكذلك الحضور الدائم داخل الأنشطة الرسمية المعنية بمكافحة الفساد على المستوى العالمي (قاسم بيوض،مرجع سابق،ص.ص362-363).

د/01-03 التعاون مع المؤسسات الدولية

وذلك في إطار ما يعرف بمشروع" اعرف قواعد عميلك"، وذلك لبلورة قواعد ومبادئ عامة تهيئ وتساعد على مكافحة الفساد بشكل أفضل، كجهود منظمة الشفافية في بلورة الاتفاقية الخاصة بمبادئ " ولفسبرج "والتي وقعتها مع عدد من البنوك الخاصة الرامية إلى تحسين صورتها لدى العملاء وطمأنتهم (قاجي،مرجع سابق،ص73).

كما لعبت دورا محوريا في الجهود التي أثمرت عن إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد عموما، مثل تقديم الرشوة إلى المسؤولين الحكوميين والتي أبرمها العديد من المنظمات الدولية الحكومية على الصعيد العالمي، منها منظمة الأمم المتحدة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وعلى الصعيد الإقليمي كالاتحاد الإفريقي. (المرجع نفسه)

د/02 وسائل الضغط

إن بناء استراتيجيات لمكافحة الفساد من وجهة نظر المنظمة يقتضي خلق بيئة النزاهة، بما فيها الشفافية والمساءلة من خلال تعميق أسس النزاهة عبر تجسيد معايير المحاسبة والمساءلة والإفصاح، ويتجلى ذلك أساسا في (المرجع نفسه،ص.ص73-75).

- تعزيز المحاسبة الأفقية
- إنشاء التحالفات ضد الفساد المحلي و الدولي
- تعزيز المساءلة ومكافحة الفساد في الحكم المحلي

ه/ عوائق عمل منظمة الشفافية الدولية.

سجلت منظمة الشفافية الدولية في سياق عرضها لمختلف الاستراتيجيات والإجراءات والآليات الواجب اتباعها من طرف الدول وتنفيذها على المستوى الدولي، من أجل تحقيق حكم راشد ومن ثم مواجهة الفساد، بعض الملاحظات فيما يخص مثلا معيار الحاجة إلى الخدمة فإن مجالات الفساد تبقى واردة لأغراض تتعلق بتحقيق مصالح انتخابية أو زيادة النفوذ أو خدمة مصالح خاصة .كما تبدو حسب وجهة نظر المنظمة أن آليات الرقابة والردع ضد الفساد تتسم بعدم الكفاءة والفعالية في بعض الدول لاسيما في دول العالم الثالث ما يوفر بيئة خصبة لاستشراء الفساد ومن هنا يتضح جليا أن هناك عدة عقبات تحول دون إمكانية استجابة منظمة الشفافية الدولية لمبادئها وأهدافها وهي العقبات القانونية والعقبات الميدانية .

ه/01 العوائق القانونية: وتتمثل في (مطر،2011،ص.ص340-342).

ه/01- 01 سوء صياغة القوانين واللوائح: :قد يرجع الانحراف الإداري إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين.

ه/ 01 -02 ضعف المساءلة في الأجهزة القانونية: حيث يكون لدى معظم العاملين بالأجهزة الإدارية في الدول النامية خاصة علاقة شخصية قوية بالعاملين بالأجهزة المحاسبية والقانونية، ومن هذا المنطلق لا يكترثون بما سوف تقوم به الأجهزة المعنية بمحاربة الفساد الإداري بل إن البعض منهم يعرف مقدمات تحركات الجهات المحاسبية ولجان التفتيش، ويتم إعلامه بتلك التحركات حتى لا يتم ضبطه متلبسا.

ه/01- 03 ضعف أجهزة الرقابة في الدول وعدم استقلاليتها: وذلك أيا كان نوع الرقابة والتي تشمل ما يأتي:

- ✓ **ه/01-03-01 الرقابة القانونية** : وتهدف إلى التأكد من أن الجهات الخاضعة لرقابة الديوان تقوم بعمليات القبض والصرف والإنفاق وفقا لما هو محدد لها في الموازنة العامة والقوانين والأنظمة وانسجامها مع الأنظمة المباشرة، بالإضافة إلى الإشارة إلى أي نقص أو قصور في التشريعات لمعالجتها.
- ✓ **ه/01-03-02 الرقابة المحاسبية** :وتهدف إلى التأكد من المعاملات المالية التي تم تنفيذها وقيدها في الدفاتر المحاسبية المعمول بها بوقت ملائم بالإضافة إلى التأكد من تطابق المجودات في السجلات كما هو موجود فعلا واتخاذإجراء مناسب في حال حدوث أي اختلال غير مبرر.
- ✓ **ه/01-03-03 الرقابة الفنية على المشاريع الرأسمالية** :تهدف هذه الرقابة إلى سلامة وضمان وجودة تنفيذ المشاريع الرأسمالية.
- ✓ **ه/01-03-04 رقابة الأداء** :تهدف إلى الرقابة على الاقتصاد والكفاءة والفاعلية وعلى استخدام الموارد في الجهات الحكومية، ورقابة الأداء تعني رقابة مردود الإنفاق بمعنى التأكد من أن إنفاق الأموال قد حقق الأهداف التي تم إنفاقها من أجله.
- ✓ **ه/01-03-05 الرقابة الإدارية** :وتهدف إلى مراجعة القرارات للجهات الخاضعة للرقابة، وإنها تتم وفقا للأنظمة والتشريعات النافذة.

ه/01-04 فقدان هيبة القانون في المجتمع : لأن المفسدين يملكون زمام تعطيل القانون وقتل القرارات في مهدها وبالتالي يفقد المواطن العادي ثقته بهيبة القانون وتصبح حالة التجاوز على القانون هي الأصل واحترامه هو الاستثناء وزيادة فجوة عدم الثقة بين الجمهور ومنظمات الدولة.

ه/02العوائق الميدانية

من السهل الحديث عن ضرورة تكريس عالم خال من الفساد لكن الصعوبة تكمن في تطبيق هذه الإرادة على أرض الواقع وإلى توفر الإرادة السياسية والنية الفعلية لتحقيق ذلك، والإرادة التي تمتلكها منظمة الشفافية الدولية وحدها لا تكفي بل تحتاج إلى استراتيجية شاملة ومتواصلة تعتمد على خطة وطنية ودولية لمكافحة الفساد وذلك من خلال:

ه/02-01 تعاون القطاع الخاص مع منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد

لقد شهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة تحولات جذرية وعميقة في آليات السوق، وقد دفعت هذه التحولات وغيرها بحكومات العديد من بلدان العالم إلى تبني برامج تصحيح هيكلي لتسهيل دمج اقتصادياتهم بالاقتصاد العالمي الجديد، وبدأ القطاع الخاص في إطار برامج التصحيح دورا متزايدا في الحياة الاقتصادية .مع التقدم الجاري في التنمية الاقتصادية في الكثير من المجالات وفي الكثير من بلدان العالم خاصة تلك التي تعاني من تفشي الفساد فيها، فإن مهمة محاربة الفساد في شركات القطاع الخاص نفسها وفي علاقاتها بالقطاع العام تصبح أكثر إلحاحا وضرورة، وتقع بالتالي على عاتق شركات ومؤسسات القطاع الخاص، مسؤولية إضافية تكمن في تعزيز

مفاهيم وتطبيقات النزاهة والشفافية والمساءلة، ليس في البلد الذي توجد مقرها فيه فقط بل وفي أسواق البلدان التي تنشط اقتصاديا فيها أيضا(المرجع نفسه).في حين أن الواقع يثبت أن القطاع الخاص لا يلعب الدور المنوط به بسبب ارتباطاته ومصالحه مع المتعاملين (أفراد ودول).

ه/02-02 ضعف الوعي كعائق يحد من فعالية عمل منظمة الشفافية الدولية

نجد كثيرا من مجتمعات الدول النامية تضم أقليات ثقافية وعرقية ترى نفسها مظلومة وليس لها حق في ما يتعلق بمجالات العامة المختلفة وربما تلجأ إلى أساليب الفساد لأنها تمثل في رأيها الوسيلة الوحيدة للحصول على الخدمات العامة .هذا ما يعيق عمل منظمة الشفافية الدولية وذلك بسبب ضعف وفي بعض الأحيان عدم وجود وعي لدى شريحة كثيرة من أفراد المجتمع ومن ثم إشراكهم في محاربة ظاهرة الفساد، فجهل المواطن بالاجراءات الإدارية وجهله بالقانون يجعل منه فريسة سهلة المنال للمفسدين .فبعد أن كان المرتشي يعد في نظر المجتمع مرتكبا للخطيئة، أصبح الأفراد يشعرون بأن دفع مقابل لإنجاز بعض أعمالهم لا يعتبر رشوة، بل يجتهدون لإصباغها بنوع من المشروعية (قاجي،مرجع سابق،ص79).

03: دور (منظمة برلمانيون ضد الفساد) في مكافحة الفساد.

أ/ نشاة وتعريف منظمة برلمانيون ضد الفساد

تأسست منظمة برلمانيون ضد الفساد أو "غوباك"في أكتوبر 2002 على إثر انعقاد مؤتمر عالمي في أوتاوا بكندا جمع أكثر من 170نائبًا برلمانيًا و400 مراقب اجتمعوا معاً في سبيل إيجاد حلولا ناجعة لمحاربة الفساد وتعزيز الحكم الصالح. وقد صادق مجلس الإدارة في هذاالاجتماع على دستور منظمة "غوباك". وأصبحت "غوباك"في خريف عام 2003 كياناً قانونياً باعتبارها منظمة غير هادفة للربح بموجب القانون الكندي(الموقع الرسمي لمنظمة برلمانيون صد الفساد).

تتميز "غوباك" بأنها الشبكة الدولية الوحيدة للبرلمانيين التي تركّز جهودها على مكافحة الفساد بشكلٍ قطعي. ويمثّل أعضاؤها أكثر من 50 دولة من مختلف مناطق العالم، وهم إما مشرعون حاليون أو سابقون أو ممن حرموا من حقهم في تولي مناصب رسمية، ولا تتسم مشاركتهم بأي طابع حزبي.

تستخدم فرق العمل العالمية نموذج البرامج الخاص بمنظمة "غوباك GOPAC's programming " model في الترويج لجداول الأعمال التي يحددها أعضاء مجموعة البرلمانيين الممثلين إقليمياً والذين يدافعون عن كل بند من بنودها. يقدم مجلس إدارة المنظمة والأمانة العالمية لفرق العمل العالمية ما يلزمهم من كتيبات وورش عمل ومهارات بناء قدرات البرلمانيين في العالم. ويمكن للمنظمة من خلال فرق عملها العالمية أن تدعم طلبات إجراءات التغيير التشريعية والرقابية في البرلمانات الوطنية لضبط الفساد، وتعزيز الحكم الرشيد، ومساءلة الحكومات أمام شعوبها على نحو أعمق.

ب/ مبادئ المنظمة وأهدافها:

تحقيق المساءلة والشفافية من خلال آليات فعّالة لمكافحة الفساد، ومشاركة وتعاون شاملين بين البرلمانيين والحكومة والمجتمع المدني

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية، يهدف بيان مهمة "غوباك" إلى: (المرجع نفسه)

مساعدة البرلمانيين ودعمهم في دعواتهم وتشريعاتهم لتحقيق المزيد من المساءلة والشفافية لدى الحكومات.

تستند رؤيتنا وبيان مهمتنا على التزام منظمة "غوباك" ببعض القيم الأساسية والتي توجّه برامجنا ومشاريعنا وأعمالنا اليومية لتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون في جميع أنحاء العالم. أما مجموعة القيم الأساسية فهي:

ب/01 النزاهة

النزاهة هي من صميم جدول أعمال مكافحة الفساد. وتلتزم "غوباك" بسلوك مرتكز على الصدق، والانفتاح، والمبادئ عينها التي تسعى الحكومات إلى ترسيخها.

ب/02 المساءلة

المساءلة والشفافية هما جوهر الحكم الرشيد. وتلتزم منظمة "غوباك" أن تكون مثالاً يُقتدى به، من خلال ضمان مساءلتنا من قبل أعضائنا وشركائنا وممولّينا. ونطالب جميع الحكومات بأن تحذو حذونا، من خلال التأكيد على المساءلة كهدف أساسي في كل مبادراتنا.

ب/03 التعاون

تقر "غوباك" بأن مكافحة الفساد هي معركة تشارك فيها كافة الأطراف وهي لصالح الجميع، ولا يمكن أن تتكلل بالنصر إلا إذا عملنا معاً. ونحن نعمل مع المشرّعين والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، ونسعى إلى بناء تحالف قوي ضد الفساد يشمل كل القطاعات والمجتمع بأسره.

ب/04 التنوّع

تقوم منظمة "غوباك" على الشمولية والتنوع. ونحن ملتزمون بضمان حرية انفتاح شبكتنا وعدم تحزّبها، ونرحّب بالأعضاء الذين يؤمنون بالقيم الأساسية نفسها التي تلتزم بها "غوباك" المنتشرين في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن سنهم، أو عرقهم، أو دينهم، أو جنسهم، أو انتماءاتهم السياسية.

ج/ آليات عمل المنظمة:

ج/01 الفروع الاقليمية:

تعمل فروع "غوباك" الإقليمية ضمن إطار محلي، وتساند أعضاء البرلمان في معالجة قضايا الفساد وتعزيز الحكم الرشيد. وتعمل الأمانة العامة العالمية للمنظمة كنقطة اتصال عالمية بين المقر الرئيسي والفروع الإقليمية.

يعمل البرلمانيون في الفروع الإقليمية على مكافحة الفساد من خلال الدعم والخبرات المتبادلة. وكذلك اغتنام الفرص المتاحة لتطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية في منطقتهم وتعزيز قدرات البرلمانيين على أداء دورهم الرقابي في البرلمان. وكمثال على هذه الأنشطة: الإشراف على اتفاقيات مكافحة الفساد وتنفيذها ("غوباك" أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والوصول إلى المعلومات التشريعية(برلمانيون عرب ضد الفساد)، وتوسيع دائرة الأنشطة على مستوى الفرع الوطني (شبكة البرلمانيين الأفارقة ضد الفساد)

تُولي الفروع الوطنية لمنظمة "غوباك" اهتماماً خاصاً لدعم الأفراد من الأعضاء في مكافحة الفساد في بلادهم. والفروع الوطنية على وجه الخصوص لما لها من قدرة على التركيز على مشاريع محددة، فإنها تتمتع بفعالية كبيرة في تنفيذ التغييرات وإحراز النتائج. وقد تمثلت أنشطة هذه الفروع الوطنية في عرض عدد من الأحكام المتعلقة بمكافحة الفساد غسيل الأموال في المجلس التشريعي والتأكد من الموافقة عليها وتنفيذها من قبل الحكومة وتحقيق رؤيا عامة واضحة وجعلها أهمية سياسية.كما أنها تساهم بالدعم التقني للأعضاء وإشراك المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد.

ج/02 فرق العمل العالمية:

إن فرق العمل العالمية التابعة لمنظمة "غوباك" هي مجموعات إقليمية من المشرعين الحاليين والسابقين الذين يناصرون قضايا معينة تشكل عنصراً حاسماً في مكافحة الفساد. أعضاء هذه الفرق هم القوة المحركة للفرق داخل مناطقها، ويعملون مع نظرائهم والبرلمانات الوطنية على تعزيز جدول أعمال الفرق. إنه بفضل هذه الفرق تستطيع منظمة "غوباك" أن تساعد أعضاءها في المطالبة بإجراء تغييرات تشريعية ورقابية في البرلمانات الوطنية للسيطرة على الفساد وتعزيز الحكم الرشيد ومساءلة السلطة التنفيذية أمام الشعب.

يوجد حالياً لدى "غوباك" خمس فرق عمل عالمية وهي: (المرجع نفسه)

- مكافحة غسل الأموال(GTF-AML)
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(GTF-UNCAC)
- الرقابة البرلمانية(GTF-PO)
- الأخلاقيات والسلوك البرلماني(GTF-PEC)
- المشاركة المجتمعية(GTF-POS)

بدعم من الأمانة العامة العالمية، يشارك أعضاء فرق العمل في الأنشطة التالية:

نشر المعرفة وتبادل المعلومات من خلال :

- المشاركة في ورش عمل بناء القدرات والفعاليات الإقليمية والدولية أيضاً
- إجراء بحوث وصياغة مبسطة للكتيبات والتقارير ودراسات الحالات
- المشاركة والتعلم وبناء العلاقات بين النُظراء
- الدعوة لتنفيذ تشريعات مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

قائمة المراجع و المصادر.

1. القرآن الكريم
2. أبودينة أحمد، (2004)، الفساد سبله وآليات مكافحته، الطبعة الأولى.
3. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، (2003). المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك
4. بوسعيود سارة، (2013)، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا-، مذكرة ماجستير (جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

5. قاسميةجمال، (2013،)أشخاص المجتمع الدولي. الدولة والمنظمات الدولية، الجزائر: دار هومة للنشر.
6. كوفي عنان "المنظمات غير الحكومية وإدارة الأمم المتحدة "بعض الأسئلة والردود" اطلع عليه يوم (2019/09/15) في: https://bit.ly/2Rmflan
7. القانون رقم: 06-01 (مؤرخ في: 20 فيفري 2006)، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 14، مؤرخ في: 08 مارس 2006، معدل ومتمم بالأمر رقم: 10-05 مؤرخ في: 26 أوت 2010، الجريدة الرسمية عدد 50، صادرة في: 01 سبتمبر 2010، معدل ومتمم بالقانون رقم: 11-15 مؤرخ في: 02 أوت 2011، الجريدة الرسمية عدد 44 مؤرخة في: 10 أوت 2011.
8. حمدي عبد العظيم، (2008)، عولمة الفساد وفساد العولمة، منهج نظري وعملي، الإسكندرية، الدار الجامعية، ط 01.
9. قاجي حنان، (2016)، دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد، مذكرة ماستر، (جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية: كلية الحقوق و العلوم السياسية.
10. موسوعة ويكيبيديا، تعريف الفساد، أطلع عليه يوم (2019/09/18)في: https://bit.ly/34nvZ3Q
11. الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية، اطلع عليه يوم (2019/09/20)في: https://bit.ly/2x5BsQX
12. شعشوع قويدر ، (2014)، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، رسالة دكتوراه في القانون العام، (جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان: كلية الحقوق و العلوم السياسية.
13. قاسم بيوض فاديا،(2013)، الفساد أبرز الجرائم، الآثار وسبل المعالجة، بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية.
14. الموقع الرسمي لمنظمة برلمانيون ضد الفساد، اطلع عليه يوم (2019/09/02) في: http://gopacnetwork.org/ar/
15. بودهان موسى، (2010)،النظام القانوني لمكافحة الفساد،(الجزائر: دار الهدى.
16. عبير مصلح،(2007)، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة والشفافية في مواجهة الفساد،فلسطين: آمان للنزاهة والمساءلة.
17. مطر عصام عبد الفتاح،(2011)، الفساد الإداري ، الإسكندرية: دار الجامعية الجديدة.